Ashur Journal of Legal and Political Sciences (AJLSP) is published by the Iraqi Association for Legal Sciences
ISSN: 3005-3269, Vol 2(No.4), 229-257 (2025)
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

The Prevention Policy of False Rumors: Its Legal Framework and Institutional Mechanisms in Enhancing Community Security

Duaa Qassim Hameed [1], Dr. Aziz Sami Hussein [2]
[1] Al-Imam Al-Kadhim University, College of Islamic Sciences – Faculty of Law, duaa.qasim@iku.edu.iq
[2] Al-Imam Al-Kadhim University, College of Islamic Sciences – Faculty of Law, azizsami@alkadhum-col.edu.iq

ARTICLE INFORMATION

Received: 9 Sep 2025
Accepted: 30 Sep 2025
Published: 1 Dec 2025

KEYWORDS:
Preventive Policy, False Rumors, Precautionary Measures, Combating False Rumors

ABSTRACT

This research addresses the policy of preventing false rumors as an integral part of modern criminal policy, examining the legal and social frameworks aimed at stopping the spread of false rumors before they turn into actions harmful to society. The study relied on the analysis of field data through questionnaires and interviews with relevant official authorities, particularly the Ministries of Interior and Education, to enhance community awareness. The research highlighted that current laws require development to include explicit preventive provisions, and that the digital space represents a double-edged tool: it can accelerate the spread of false rumors or serve as an effective means of prevention if appropriate monitoring and verification tools are applied. The study concluded with a set of recommendations, most notably promoting public awareness, activating the role of official institutions, and reviewing legislation related to false rumors to expand the scope of preventive measures.

© 2024, This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم القانونية
3005-3269:ISSN , المجلد الثاني (العدد الرابع)، 229-257: (2025)
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

سياسة الوقاية من الشائعات الكاذبة: إطارها القانوني وآلياتها المؤسسية في تعزيز أمن المجتمع

دعاء قاسم حميد [1] ، أ.م.د عزيز سامي حسين [2]

1 كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة، كلية القانون، duaa.qasim@iku.edu.iq

2 **كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة، كلية القانون، azizsami@alkadhum-col.edu.iq**

معلومات المقالة

تاريخ الاستلام: 9 سبتمبر 2025
تاريخ القبول: 30 سبتمبر 2025
تاريخ النشر: 1 ديسمبر 2025

الكلمات المفتاحية
سياسة الوقاية، الشائعات الكاذبة، التدابير الاحترازية، مكافحة الشائعات الكاذبة

الملخص

يتناول هذا البحث سياسة الوقاية من الشائعات الكاذبة كجزء من السياسة الجنائية الحديثة، ويستعرض الأطر القانونية والاجتماعية التي تهدف إلى منع انتشار الشائعات الكاذبة قبل أن تتحول إلى أفعال مضرة بالمجتمع، واعتمد البحث على تحليل البيانات الميدانية من خلال الاستبيانات والمقابلات مع الجهات الرسمية المختصة لا سيما الداخلية والتعليم، في تعزيز وعي المجتمع، وأكد البحث أن القوانين الحالية بحاجة إلى تطوير لتشمل نصوصاً وقائية صريحة، وأن الفضاء الرقمي يمثل أداة مزدوجة يمكن أن يسرع انتشار الشائعات الكاذبة أو يكون وسيلة فعالة للوقاية إذا ما استخدمت أدوات الرقابة والتحقق المناسبة، واستند البحث إلى مجموعة من المقترحات، أبرزها تعزيز التوعية المجتمعية، وتفعيل دور المؤسسات الرسمية، ومراجعة التشريعات المتعلقة بالشائعات الكاذبة لتوسيع نطاق الوقاية.

© 2024, This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة:

في ضوء تنامي خطر الشائعات الكاذبة وما تسببه من اضطراب في الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي، بات من الضروري أن تتبنى الدول سياسة وقائية فعالة تسعى إلى الحد من انتشار هذه الظاهرة قبل وقوعها، لا أن تقتصر على مواجهتها بعد حدوثها، إذ تمثل الوقاية من الشائعات الكاذبة الركيزة الأساسية في السياسة الجنائية الحديثة، التي تهدف إلى معالجة الأسباب المولدة للجريمة والحد من آثارها المجتمعية عبر وسائل قانونية واجتماعية متكاملة.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على ظاهرة الشائعات الكاذبة باعتبارها تهديداً مباشراً للاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق، كما يوضح دور السياسات الوقائية في الحد من آثار هذه الظاهرة، ويكتسب البحث أهميته من كونه يقدم تحليلاً ميدانياً مبنياً على استبيانات وجمع بيانات تطبيقية تعكس الواقع الفعلي للمجتمع العراقي، ما يتيح فهم طبيعة انتشار الشائعات الكاذبة وأسبابها ووسائل مواجهتها بشكل علمي، كما يسهم البحث في تقديم مقترحات وإجراءات عملية للمؤسسات الأمنية والإعلامية والتربوية لتعزيز الوعي المجتمعي، وتطوير استراتيجيات وقائية دقيقة تعتمد على تحليل البيانات الواقعية، بما يضمن تقليل تأثير الشائعات الكاذبة على الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

إشكالية البحث: تنبع الإشكالية من التساؤل الرئيس حول الكيفية التي يمكن من خلالها للدولة ان تبني سياسة وقائية متكاملة لمواجهة الشائعات الكاذبة، تستند الى تدابير قانونية واجتماعية متوازنة، تضمن تحقيق الردع قبل وقوع الجريمة وتحصين المجتمع ضد آثارها السلبية وتحقق التوازن بين مقتضيات حماية النظام العام وضمان حرية التعبير؟

ويتفرع عنه عدد من التساؤلات الفرعية، منها: ما مدى كفاية التدابير القانونية الحالية لمواجهة هذه الظاهرة قبل وقوعها؟ وما الدور الذي يمكن أن تضطلع به مؤسسات الدولة، ولاسيما وزارة الداخلية والاعلام والتعليم، في تحصين المجتمع ضد مخاطرها؟

اهداف البحث:

١- دراسة القوانين العراقية الحالية المتعلقة بالشائعات الكاذبة وتقييم مدى فعاليتها في منع انتشارها قبل حدوث الضرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

٢-تحديد دور المؤسسات الرسمية في الوقاية من خلال استكشاف آليات تدخل الجهات الرسمية مثل وزارة الداخلية ووسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية في تعزيز وعي المجتمع ومنع انتشار الشائعات الكاذبة.

٣-تقييم أثر الفضاء الرقمي في انتشار الشائعات الكاذبة، بدراسة كيف يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي أن تكون أداة مزدوجة، اما لتسريع انتشار الشائعات الكاذبة أو لتفعيل الوقاية من خلالها.

٤-اقتراح تدابير وقائية فعالة من خلال تقديم مقترحات عملية لتطوير التشريعات الحالية وتفعيل آليات الوقاية، بما يشمل تعزيز حملات التوعية المجتمعية وتحديد مسؤوليات الجهات الرسمية بوضوح.

٥-تعزيز فهم المجتمع لأهمية الوقاية من الشائعات الكاذبة من خلال رفع مستوى وعي الأفراد والجماعات حول مخاطر الشائعات الكاذبة وطرق التعامل معها بشكل قانوني واجتماعي.

فرضية البحث: إن تكامل التشريعات القانونية مع آليات المؤسسات الرسمية وتعزيز الوعي المجتمعي، إلى جانب استخدام أدوات الرقابة الرقمية، يؤدي إلى تقليل انتشار الشائعات الكاذبة ويعزز من أمن المجتمع واستقراره.

منهجية البحث: اعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي كأساس منهجي لدراسة ظاهرة الشائعات الكاذبة، من خلال تحليل البيانات التطبيقية الميدانية التي تم جمعها عبر استبيانات مهيكلة وزعت على عينة مختارة من المجتمع المستهدف، وقد ركز البحث على تحليل النتائج وفق أسس المنهج التحليلي، لاستخلاص الأنماط والعلاقات بين انتشار الشائعات الكاذبة وتأثيرها، بالإضافة إلى فعالية التدابير الوقائية المعتمدة من قبل مؤسسات الدولة، سواء كانت قانونية أو اجتماعية.

نطاق البحث:

1- **النطاق الموضوعي:** يركز البحث على دراسة الشائعات الكاذبة باعتبارها ظاهرة اجتماعية تؤثر على الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق، ويغطي البحث كلاً من تأثير الشائعات الكاذبة على المجتمع، بما يشمل البعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والسياسات الوقائية المتبعة لمواجهتها، سواء من الناحية القانونية أو التدابير الاجتماعية.

ويقتصر البحث على دراسة الظاهرة ضمن الإطار الوقائي دون التوسع في تحليل آثار العقوبات الجنائية أو الجزءات التأديبية بشكل شامل، حيث يركز على دور الوقاية في الحد من انتشار الشائعات الكاذبة.

٢-**النطاق المكاني والزمني:** يتمحور البحث حول الواقع العراقي، مع التركيز على المؤسسات الحكومية المعنية، مثل وزارة الداخلية ووزارة الإعلام ووزارة التعليم، ودور كل منها في السيطرة على الشائعات الكاذبة والحد من آثارها، ويشمل البحث الفترة الزمنية الحديثة التي شهدت انتشاراً واسعاً لمنصات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الرقمية، والتي تعتبر العامل الرئيس في تسريع انتشار الشائعات الكاذبة.

هيكلية البحث: تناول هذا البحث الموضوع بمبحث واحد مقسم على مطلبين رئيسين كالتالي:

المطلب الأول: يُعنى بدور التدابير الاحترازية (القانونية) في مكافحة الشائعات الكاذبة، من خلال بيان الأدوات التشريعية التي يمكن أن تضمن الحد من انتشارها.

المطلب الثاني: يتناول دور التدابير الاجتماعية ممثلة في مؤسسات الدولة الأمنية والإعلامية والتربوية في مواجهة الشائعات الكاذبة، عبر نشر الوعي وتعزيز ثقافة التحقق من المعلومات وتحصين الأفراد من التأثيرات التضليلية.

وبذلك، يشكل هذا المبحث إطاراً متكاملاً يجمع بين الجانب القانوني والجانب الاجتماعي في معالجة ظاهرة الشائعات الكاذبة بأسلوب وقائي شامل.

المبحث الاول: سياسة الوقاية من الشائعات الكاذبة

يمثل هذا المبحث دراسة مفصلة لسياسة الوقاية من الشائعات الكاذبة، حيث يتم استعراض الآليات القانونية والاجتماعية والتي تهدف إلى الحد من انتشارها وحماية المجتمع من آثاره الضارة، وينقسم المبحث إلى مطلبين الأول يركز على دور التدابير الاحترازية القانونية في مواجهة الشائعات الكاذبة، والثاني يسلط الضوء على دور التدابير الاجتماعية التي تمارسها مؤسسات الدولة الأمنية والإعلامية والتربوية في تعزيز وعي المجتمع والحد من تأثير هذه الشائعات، كما يلي:

المطلب الأول: دور التدابير الاحترازية (القانونية) في مكافحة الشائعات الكاذبة

لقد كانت المجتمعات القديمة ترى العقوبة الأسلوب الأنسب في مكافحة الظواهر الاجرامية وإصلاح المجتمع، لكنها لم تجدي نفعاً في أدراك هذا الهدف حيث اثبتت عجزها في مواضع شتى، لذا وفقاً للسياسة الجنائية الحديثة استوجب الوضع استحداث جزاء بديل يُغني عن العقوبة التقليدية او يسهم الى جانبها في تحقيق الوظائف والاهداف المرجوة من الجزاء الجنائي من خلال تنويع وتعدد الوسائل المستخدمة، عندها توجه الاهتمام الى السياسة الوقائية التي تعود أصولها الى المدرسة الوضعية[1]، والتي تهدف لعلاج المجرمين بتدابير اجتماعية وتأهيلية لتمنعهم عن الرجوع الى ارتكاب الأفعال المخالفة، من خلال القضاء على الظاهرة الاجرامية ذاتها، عن طريق دراسة أسبابها الأساسية لمكافحتها من جذورها،

(1) حسن خنجر عجيل التميمي، السياسة الجنائية في تنفيذ العقوبة (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بابل، كلية القانون، العراق، 2017، ص162.

ليتم بذلك التوخي من اثارها السلبية واضرارها بمختلف المجلات سواء كان على الصعيد الاجتماعي او الاقتصادي او السياسي، وبناءً على هذا الأساس توجهت المجتمعات لتبنيها في تشريعاتهم[1].

فأصبحت تتطرق الى سبل جديدة في المكافحة للظواهر الاجرامية حتى قبل وقوعها، بوضع تدابير احترازية تتخذ وفق الخطورة الاجرامية، أي تنفذ على الجاني المحتمل ان يرتكب جريمة أخرى في المستقبل بعد جريمته الأولى[2]، فهنا تقع على مجرد الاحتمال لوقوع الضرر على المجني عليه، وليس على حتمية الوقوع، والذي قد يستنبط من دراسة الظروف والعوامل المحيطة بالجاني، لذلك تعد الخطورة شرط أساسي لتوقيع هذه التدابير، حيث يتخذ الاجراء الملائم على كل من يعتبر مصدر خطر في المجتمع، حتى ولو انعدم لديه الركن المعنوي، فالوقاية تتخذ وفق الخطورة وليس على توافر المسؤولية، وهي بذلك تشمل على حد سواء الاشخاص الطبيعيين والاشخاص المعنويين، من خلال فرض حظر الإقامة أو حظر ارتياد مكان محدد أو المنع لكل ما يُيسر عليهم ارتكاب الجرائم، كمصادرة الأشياء التي تستخدم في الجريمة أو اتلافها، أو اغلاق مؤسسة، أو مراقبة الشرطة، إزاء ذلك انها ممكن ان تحقق اعطاء فرصة للعيش بكرامة في المجتمع عن طريق تهذيب الجاني أو علاجه، وفي حالة استنفاذ الفرص لإصلاحه فأن هذه الوقاية تتطلب ان تستعين بتدابير عازلة، مثل الاعتقال[3].

ومن الاختلافات البارزة التي من الممكن ان تشوب الفكر بالتشويش وتؤدي الى الخلط هي التدابير الاجتماعية واختلافها عن العقابية والمانعة، فالأولى تتخذ لمواجهة الظروف الاجتماعية التي بسببها تتوفر الخطورة فهي ليست كالتدابير الاحترازية تقع على الجاني بذاته بل توجه الى عدد من افراد المجتمع في اطار السياسة الاجتماعية، اما التدابير العقابية فتوجه نحو الجريمة ويعاقب عليها وفق الخطورة الاجرامية للمجرم وتكون بعد وقوع الجريمة لاتقاء العودة اليها، بينما التدابير المانعة فتظهر حسب خطورة المجرم قبل وقوع الجريمة، فهي لا تعد عقوبة، الا انها قد تختلط مع التدابير العقابية في إجراءاتها، حيث سمي الاثنان بعدة مسميات منها تدابير احترازية، ومنها تدابير الأمن، ومنها تدابير الدفاع الاجتماعي، وهذا

---

(1) صباح مصباح محمود الحمداني، نادية عبدالله الطيف احمد، ماهية السياسة الوقائية الجزائية، جامعة تكريت، كلية للحقوق، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد (2)، العدد (1)، الجزء (1)، 2017، ص36-45.

(2) ينظر: المادة (103) من قانون العقوبات العراقي المعدل رقم 111 لسنة 1969، "1– لا يجوز ان يوقع تدبير من التدابير الاحترازية التي نص عليها القانون في حق شخص دون ان يكون قد ثبت ارتكابه فعلا يعده القانون جريمة وان حالته تعتبر خطرة على سلامة المجتمع.

وتعتبر حالة المجرم خطرة على سلامة المجتمع اذا تبين من احواله وماضيه وسلوكه ومن ظروف الجريمة وبواعثها ان هناك احتمالا جديا لاقدامه على اقتراف جريمة أخرى."

(3) محمد محمد مصباح القاضي، التدابير الاحترازية في السياسة الجنائية الوضعية والشرعية، دار النهضة العربية، مصر (القاهرة)، 2008، ص5-8.

الخلط وقعت فيه المدرسة الوضعية وسياسة الدفاع الاجتماعي والتي رأت باحترام مبدأ الشرعية بفرض التدابير الاحترازية[1].

وباستخدام التدابير الاحترازية والاجتماعية إضافة للعقوبات التقليدية قد يتحقق الهدف من السياسة الجنائية في درء المخاطر التي تتوالى على المجتمع، اذ عند توسع هذه الوسائل في السياسة الجنائية، ممكن ان ينتج عنها معالجة وإعادة تأهيل المجرم واصلاحهُ والقضاء على العوامل والأسباب التي تؤدي به الى الجريمة.

وعلى هذا يتوجب قبل اتخاذ التدابير لجريمة الشائعات الكاذبة ان يكون منصوص عليها في القانون[2] حيث لا عقاب على جريمة او امتناع الا بنص قانوني وهذا ما اخذ به المشرع في قانون العقوبات العراقي في المادة الأولى منه[3]، كما ونص القانون ذاته على التدابير الاحترازية وفقاً لأنواعها بما يأتي" ... اما سالبة للحرية او مقيدة لها او سالبة للحقوق او مادية"[4].

وتشترك التدابير الاحترازية في إجراءاتها مع العقوبات التبعية، إذ بالإمكان ان يعاقب عليها بانها عقوبات تبعية وممكن ان تكون تدبير احترازي، إذ اجاز المشرع للمحكمة الحكم بأحدى العقوبات على انه تدبير احترازي، الا انها تختلف عن العقوبات التبعية بكون الاخيرة تلحق بالمحكوم عليه بقوة القانون بمجرد الحكم بالعقوبة الاصلية دون النطق بها بطريقة منفردة "لجناية ماسة بامن الدولة الخارجي او الداخلي او تزييف نقود او تزويرها او تقليدها او تزوير طوابع او سندات مالية حكومية او محررات رسمية او عن رشوة او اختلاس او سرقة او قتل عمدي مقترن بظرف مشدد يوضع بحكم القانون بعد انقضاء مدة عقوبته تحت مراقبة الشرطة وفق احكام المادة 108 ... ومع ذلك يجوز للمحكمة في حكمها ان تخفف مدة المراقبة او ان تامر باعفاء المحكوم عليه منها او ان تخفف من قيودها"[5].

ويلاحظ من النص السابق ان المشرع العراقي قد جعل العقوبة تبعية كما يمكن ان يكون تدبيراً احترازياً لذلك نقترح على المشرع ان يمنح للقاضي خيارات متعددة حتى يختار الأنسب بينها وفقاً لظروف الجاني، وليس فقط اعفائه او تخفيفه، لتحقيق إصلاحه وتأهيله.

---

(1) احمد فتحي سرور، أصول السياسة الجنائية، دار النهضة العربية، مصر، 1972، ص935-942.

(2) ينظر: المادة (5) من قانون العقوبات العراقي المعدل رقم 111 لسنة 1969 "لا يفرض تدبير احترازي الا في الاحوال وبالشروط المنصوص عليها في القانون. وتسري على التدابير الاحترازية الاحكام المتعلقة بالعقوبات من حيث عدم رجعيتها وسريان القانون الاصلح للمتهم".

(3) ينظر: المادة (1) من قانون العقوبات العراقي المعدل رقم 111 لسنة 1969.

(4) ينظر: المادة (104) من قانون العقوبات العراقي المعدل رقم 111 لسنة 1969.

(5) ينظر: المادة (95،99،108) من قانون العقوبات العراقي المعدل رقم 111 لسنة 1969،علي حسين الخلف، سلطان عبد القادر الشاوي، مصدر سابق، ص413-415.

وان المشرع العراقي قد اخذ بالتدابير الاحترازية بأوسع مجالاتها، حتى انه سبق المشرع المصري فيها رغم تضمن الأخير لها في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وبعض من القوانين الخاصة الأخرى، اما في التشريع الفرنسي فقد تولى إقرار التدابير الاحترازية في مجالين هما تدابير تهذيبية وتدابير تأهيلية، أي تربوية وعلاجية، هدفها تهذيب الافراد الذي يخاف من ارتكابهم للجرائم وتأهيلهم من الجوانب العقلية والمهنية والاجتماعية، كما في التدابير التي فرضت على المتشردين وإعادة دمجهم في المجتمع، اما التدابير الأخرى قد اخذت شكل الابعاد عن طريق طرد المجرمين الأجانب، والذي حدث عندما هددت السلطات الفرنسية باستخدامه على من يثبت ادانتهم في وقائع العنف التي اندلعت عام 2005 في فرنسا[1].

المطلب الثاني: دور التدابير الاجتماعية (مؤسسات الدولة الأمنية والإعلامية والتربوية) في مكافحة الشائعات الكاذبة

يشكل تضارب المعلومات وتعدد مصادرها غير الموثوقة بيئة خصبة لانتشار الشائعات الكاذبة، خصوصاً في ظل الطفرة الرقمية التي جعلت تداول الأخبار يتم في لحظات معدودة، ومع اتساع هذه الظاهرة، لم تعد مجرد مشكلة إعلامية عابرة، بل تحولت إلى تحدٍ يمس استقرار المجتمعات ويقوض الثقة بمؤسسات الدولة، ويكمن جوهر الخطر في أن غياب المعلومة الرسمية الدقيقة أو تأخر صدورها يفتح المجال واسعاً أمام الأخبار المضللة لتترسخ في وعي الأفراد وتؤثر في مواقفهم، ومن هنا برزت الحاجة إلى دراسة الدور الوقائي للمؤسسات الحكومية والإعلامية والتربوية، مع التركيز على اعتماد آليات فعالة لمواجهة الشائعات الكاذبة ترتكز على محاور رئيسية تتمثل: بسرعة نشر البيانات الرسمية، وتكريس الشفافية الحكومية، وتوفير منصات معتمدة للتحقق من الأخبار وتفعيل الرقابة القانونية وتنفيذ توعية إعلامية وتعليمية ممنهجة، وقد اعتمد البحث على استبيانات شملت مجموعة من الجامعات والكليات، بهدف تقييم مدى إدراك المجتمع الأكاديمي لهذه الآليات وفعاليتها في الحد من انتشار الشائعات الكاذبة.

وعليه، نقسم هذا المطلب الى فرعين:

الفرع الاول: السرعة والشفافية والمنصات الرسمية كآليات حكومية للحد من الشائعات الكاذبة

الفرع الثاني: فعالية الرقابة القانونية والحملات الإعلامية والتربوية في الحد من انتشار الشائعات الكاذبة

(1) حسن خنجر عجيل التميمي، مصدر سابق، ص 180-181.

الفرع الاول: السرعة والشفافية والمنصات الرسمية كآليات حكومية للحد من الشائعات الكاذبة

اولاً: سرعة نشر البيانات الرسمية كآلية للحد من الشائعات الكاذبة

لقد جاءت البيانات الخاصة باستجابات الجامعات العراقية على سؤال "نشر البيانات الرسمية السريعة يسهم في الحد من تأثير الشائعات الكاذبة" في الجدول أدناه:

ت	الجامعة	نشر البيانات الرسمية السريعة يسهم في الحد من تأثير الشائعات الكاذبة						
		أؤيد	أؤيد بشدة	محايد	أعارض	أعارض بشدة	المجموع	النسبة %
1	الجامعة التكنولوجية	1	1	0	0	0	2	%2
2	الجامعة العراقية	3	0	0	0	0	3	%3
3	الجامعة المستنصرية	4	1	2	0	0	7	%7
4	جامعة البصرة	1	1	2	0	0	4	%4
5	جامعة الرافدين	0	2	1	0	0	3	%3
6	جامعة الفلوجة	2	1	0	0	0	3	%3
7	جامعة الكوفة	4	4	1	0	0	9	%9
8	جامعة الموصل	1	0	0	0	0	1	%1
9	جامعة النهرين	0	2	0	0	0	2	%2
10	جامعة بابل	0	2	0	1	0	3	%3
11	جامعة بغداد	7	6	3	2	1	19	%19
12	جامعة تكريت	1	0	1	0	0	2	%2
13	جامعة كربلاء	2	1	2	0	0	5	%5
14	جامعة ميسان	2	1	0	0	0	3	%3
15	جامعة واسط	2	0	2	0	0	4	%4
16	كلية الامام الأعظم	0	1	0	0	0	1	%1
17	كلية الامام الصادق	0	0	1	0	0	1	%1

18	كلية الامام الكاظم	9	7	4	0	0	20	%20
19	كلية التربية للعلوم الإنسانية	1	0	0	0	0	1	%1
20	كلية اوروك	1	0	0	0	0	1	%1
21	كلية دجلة	0	1	0	0	0	1	%1
22	كلية صدر العراق	0	1	0	0	0	1	%1
23	معهد العلمين للدراسات العليا	3	1	0	0	0	4	%4

حيث تشير نتائج هذه الاستبيان إلى وجود قناعة واسعة بين الطلبة والأساتذة بأهمية سرعة نشر البيانات الرسمية كوسيلة رئيسة لمكافحة الشائعات الكاذبة، فقد أظهرت البيانات إن الغالبية العظمى من المشاركين اتجهت إلى خيار "أؤيد" و" أؤيد بشدة"، وهو ما يعكس إدراكاً واضحاً لديهم بأن التأخير في تقديم المعلومات الرسمية يترك فراغاً معلوماتياً تستغله الشائعات الكاذبة للتوسع والتأثير في الرأي العام.

كما يظهر من النتائج أن بعض الجامعات – مثل كلية الإمام الكاظم(ع) للعلوم الإسلامية الجامعة، وجامعة بغداد، وجامعة الكوفة –قدمت نسباً مرتفعة في خيار "أؤيد بشدة"، ما يعكس وعياً متزايداً بأهمية التعامل الاستباقي مع الشائعة الكاذبة عبر نشر حقائق واضحة وسريعة، ومن الجدير بالذكر أن نسبة محدودة فقط من المشاركين اتجهت إلى الحياد أو الاعتراض، مما يوحي بأن هذه الفئة قد ترى أن سرعة البيانات وحدها لا تكفي، أو أنها قد تكون غير كافية في ظل غياب الثقة بمصادر المعلومات الرسمية.

وتُظهر هذه المعطيات أن المصداقية وسرعة الاستجابة يمثلان محورين أساسين في سياسات مكافحة الشائعات الكاذبة، وأن التأخير في إصدار البيانات لا يزيد إلا من ترسيخ الشائعات الكاذبة وانتشارها، وبذلك فإن النتيجة المركزية لهذا الاستبيان تكمن في تأكيد دور الاتصال الحكومي الفعال في تعزيز ثقة الجمهور والحد من التأثير السلبي للشائعات الكاذبة.

ويمكن القول إن غالبية المشاركين ترى أن نشر البيانات الرسمية السريعة يمثل خط الدفاع الأول ضد الشائعات الكاذبة، وأن الاستجابة الإعلامية البطيئة تشكل ثغرة معلوماتية خطيرة.

ثانياً: الشفافية الحكومية ودورها في تقويض الشائعات الكاذبة

تؤكد نتائج هذا الاستبيان على أن الشفافية الحكومية تعد أحد الركائز الأساسية في الحد من الشائعات الكاذبة، وهو ما مبين في الجدول أدناه:

ت	الجامعة	تعزيز الشفافية الحكومية يقلل من فرص انتشار الشائعات الكاذبة						
		أؤيد	أؤيد بشدة	محايد	أعارض	أعارض بشدة	المجموع	النسبة %
1	الجامعة التكنولوجية	1	1	0	0	0	2	%2
2	الجامعة العراقية	2	0	1	0	0	3	%3
3	الجامعة المستنصرية	7	0	0	0	0	7	%7
4	جامعة البصرة	3	1	0	0	0	4	%4
5	جامعة الرافدين	0	2	1	0	0	3	%3
6	جامعة الفلوجة	3	0	0	0	0	3	%3
7	جامعة الكوفة	5	3	1	0	0	9	%9
8	جامعة الموصل	1	0	0	0	0	1	%1
9	جامعة النهرين	2	0	0	0	0	2	%2
10	جامعة بابل	2	0	1	0	0	3	%3
11	جامعة بغداد	13	3	2	0	1	19	%19
12	جامعة تكريت	1	1	0	0	0	2	%2
13	جامعة كربلاء	2	3	0	0	0	5	%5
14	جامعة ميسان	2	0	1	0	0	3	%3
15	جامعة واسط	3	0	1	0	0	4	%4
16	كلية الامام الأعظم	0	1	0	0	0	1	%1
17	كلية الامام الصادق	1	0	0	0	0	1	%1
18	كلية الامام الكاظم	10	4	6	0	0	20	%20
19	كلية التربية للعلوم الإنسانية	1	0	0	0	0	1	%1
20	كلية اوروك	0	0	1	0	0	1	%1

21	كلية دجلة	0	0	1	0	0	1	%1
22	كلية صدر العراق	0	1	0	0	0	1	%1
23	معهد العلمين للدراسات العليا	2	1	1	0	0	4	%4

إذ أبدت الغالبية العظمى من المشاركين مواقف داعمة بوضوح لخيار "أؤيد" و"أؤيد بشدة"، وهذا يدل على وجود وعي مجتمعي متنامٍ بأن المعلومات الواضحة والمكشوفة تقلل من الحاجة إلى البحث عن بدائل قد تكون مضللة أو مشوهة للواقع.

وأن الجامعات الكبرى مثل بغداد، وكلية الإمام الكاظم(ع) للعلوم الإسلامية الجامعة، والكوفة أظهرت نسباً مرتفعة في التأييد الشديد، ما يعكس إدراك المشاركين أن غياب الشفافية أو ضعفها يوفر بيئة خصبة لانتشار الشائعات الكاذبة، وفي المقابل، ورغم أن نسب الحياد كانت محدودة، إلا أنها تشير إلى أن قسماً من المشاركين يرون بأن الشفافية لوحدها قد لا تكون كافية، وربما تحتاج إلى آليات داعمة مثل الرقابة الإعلامية أو توعية الجمهور بآليات التحقق من الأخبار.

ومن خلال تحليل هذا الاستبيان مقارنة بسابقه (الخاص بسرعة نشر البيانات الرسمية)، يتضح أن هناك ترابطاً جوهرياً بين السرعة في المعلومة وشفافية مضمونها، فالمجتمع الأكاديمي يرى أن نشر المعلومات بسرعة لا يحقق الأثر الكامل ما لم يكن مقروناً بالوضوح والشفافية التي تضمن الثقة والمصداقية.

ويبرز من نتائج هذا الاستبيان أن الشفافية الحكومية لا تعد فقط أداة للحد من الشائعات الكاذبة، بل هي عنصر أساسي لبناء الثقة بين الدولة والمجتمع، إذ كلما ارتفعت درجة الوضوح في السياسات والممارسات الحكومية، تقلصت المساحة المتاحة أمام الشائعات الكاذبة للانتشار والتأثير في الرأي العام.

ثالثاً: المنصات الرسمية للتحقق من الأخبار كحائط صد أمام الشائعات الكاذبة

تكشف نتائج الاستبيان عن إجماع أكاديمي واسع حول الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه المنصات الرسمية للتحقق من الأخبار في الحد من انتشار الشائعات الكاذبة، والتي جاءت كما يأتي:

ت	الجامعة	توفير منصات رسمية للتحقق من الأخبار يساعد على تقليل انتشار الشائعات الكاذبة					

		أؤيد	أؤيد بشدة	محايد	أعارض	أعارض بشدة	المجموع	النسبة %
1	الجامعة التكنولوجية	1	1	0	0	0	2	%2
2	الجامعة العراقية	1	2	0	0	0	3	%3
3	الجامعة المستنصرية	5	1	1	0	0	7	%7
4	جامعة البصرة	1	2	1	0	0	4	%4
5	جامعة الرافدين	1	2	0	0	0	3	%3
6	جامعة الفلوجة	2	1	0	0	0	3	%3
7	جامعة الكوفة	3	5	1	0	0	9	%9
8	جامعة الموصل	1	0	0	0	0	1	%1
9	جامعة النهرين	1	1	0	0	0	2	%2
10	جامعة بابل	1	2	0	0	0	3	%3
11	جامعة بغداد	9	8	1	1	0	19	%19
12	جامعة تكريت	2	0	0	0	0	2	%2
13	جامعة كربلاء	1	4	0	0	0	5	%5
14	جامعة ميسان	3	0	0	0	0	3	%3
15	جامعة واسط	2	1	0	1	0	4	%4
16	كلية الامام الأعظم	0	1	0	0	0	1	%1
17	كلية الامام الصادق	1	0	0	0	0	1	%1
18	كلية الامام الكاظم	12	8	0	0	0	20	%20
19	كلية التربية للعلوم الإنسانية	0	1	0	0	0	1	%1
20	كلية اوروك	1	0	0	0	0	1	%1
21	كلية دجلة	1	0	0	0	0	1	%1
22	كلية صدر العراق	0	1	0	0	0	1	%1
23	معهد العلمين	1	2	1	0	0	4	%4

	للدراسات العليا							

فقد أظهر المشاركون من مختلف الجامعات العراقية تأييداً كبيراً لهذا الطرح، حيث جاءت النسبة الأعلى من الإجابات ضمن خياري "أؤيد" و"أؤيد بشدة"، مما يعكس إدراكاً متنامياً بين المشاركين بضرورة وجود مرجعية موثوقة ورسمية لمواجهة الأخبار المضللة.

وبرزت وتميزت كلية الإمام الكاظم (ع) بنسبة عالية جداً من التأييد، مما يشير إلى وعي طلابها واساتذتها بأهمية هذه المنصات كحائط صد أمام الحملات التضليلية، كما أظهرت جامعات مركزية مثل بغداد، والكوفة، والمستنصرية نسباً ملحوظة من التأييد، وهو ما يعزز فكرة إن المؤسسات الأكاديمية في مراكز القرار السياسي والثقافي أكثر إدراكاً لخطورة الشائعات الكاذبة وأشد حاجة لآليات تحقق رسمية.

في المقابل، سجلت بعض الأصوات القليلة مواقف محايدة أو معارضة، لكنها تبقى استثناءات لا تغير من الاتجاه العام، وقد تعكس هذه الأصوات قناعة بأن منصات التحقق وحدها قد لا تكون كافية، أو أنها قد تتأثر بالتحيزات السياسية، ما يستدعي تعزيزها بضمانات موضوعية وشفافية في عملها.

ومن خلال الربط مع الاستبيانات السابقة (مثل سرعة نشر البيانات الرسمية، الشفافية الحكومية)، يتضح أن هناك نسقاً مترابطاً في وعي المجتمع الأكاديمي: فمواجهة الشائعات الكاذبة تتطلب أولاً السرعة في إيصال المعلومة، وثانياً شفافية محتواها، وثالثاً تأسيس منصات رسمية للتحقق تكون المرجع النهائي في حسم الجدل الإعلامي.

إذ أن نتائج هذا الاستبيان تثبت أن المجتمع الأكاديمي يرى في إنشاء المنصات الرسمية للتحقق من الأخبار أحد أهم الحلول العملية والمستدامة للحد من الشائعات الكاذبة، فهذه المنصات لا تقتصر على مواجهة الأخبار الكاذبة فحسب، بل تساهم في تعزيز الثقة بين المواطن والدولة، وتدعم بناء فضاء إعلامي أكثر مصداقية ومتانة.

من خلال تحليل هذه الاستبيانات مجتمعة، يمكن استخلاص أن المجتمع الأكاديمي العراقي يرى أن مواجهة الشائعات الكاذبة تتطلب سياسات حكومية متكاملة تقوم على ثلاثة أركان رئيسية تتمثل في:

1-السرعة في نشر البيانات الرسمية، بما يضمن إغلاق الفراغ الزمني الذي تنشأ فيه الشائعات الكاذبة.

2- الشفافية الحكومية، التي تعزز ثقة المواطن وتدعم المصداقية في الخطاب الرسمي.

3- المنصات الرسمية للتحقق من الأخبار، التي توفر مرجعاً مؤسسياً موثوقاً لتفنيد الشائعات الكاذبة وإثبات الحقائق.

وتشكل هذه الأعمدة منظومة مترابطة، حيث أن أي ضعف في أحدها يؤدي إلى تقويض فاعلية البقية، بينما يؤدي تكاملها إلى بناء درع وقائي فعال ضد الشائعات الكاذبة، فالمعلومة الرسمية إذا نُشرت بسرعة، وفسرت بشفافية، وأُعيد التحقق منها عبر منصات معتمدة، فإن فرص الشائعات الكاذبة بالانتشار ستتقلص إلى حد كبير.

الفرع الثاني: فعالية الرقابة القانونية والحملات الإعلامية والتربوية في الحد من انتشار الشائعات الكاذبة

اولاً: وزارة الداخلية العراقية في مكافحة الشائعات الكاذبة

تُعد وزارة الداخلية العراقية من الجهات الحكومية الرئيسة التي تضطلع بدور محوري في مكافحة ظاهرة الشائعات الكاذبة، نظراً لما لهذه الظاهرة من تأثير مباشر في الأمن الوطني والسلم المجتمعي، ويستند عمل الوزارة في هذا المجال على إطار قانوني وتنفيذي واضح، رغم افتقار المنظومة التشريعية العراقية حتى الآن إلى قانون خاص بالجرائم الإلكترونية التي تعد الشائعات الكاذبة أحد أبرز صورها الحديثة.

ويعد قسم محاربة الشائعات أحد الأقسام الرئيسة التابعة لدائرة العلاقات والإعلام في وزارة الداخلية، ويتألف من عدة شعب متخصصة، لكل منها دور محدد في مواجهة الظاهرة، وهي كالآتي:

1- شعبة الرصد: تتولى رصد الشائعات من وسائل الإعلام المختلفة ومنصات التواصل الاجتماعي باستخدام أدوات إلكترونية متخصصة، وتقوم بإعداد تقارير يومية وأسبوعية حول عدد الشائعات وأنواعها ومصادرها.

2- شعبة التوعية الميدانية: تنظم ورشاً توعوية وندوات تثقيفية في المدارس والجامعات والأماكن العامة، بهدف رفع وعي المواطنين بمخاطر الشائعات.

3- شعبة المواقع الإلكترونية: تختص بمراقبة الحسابات والمواقع الإلكترونية التي تروج للمعلومات الزائفة، وتقديم المواقف الرسمية الدورية اليومية والاسبوعية حولها.

4- شعبة تحليل الشائعات: تقوم بتحليل محتوى الشائعات لتحديد أهدافها وانواعها وخلفياتها والجهات المستفيدة من ترويجها وطرق تنفيذها.

5- شعبة استطلاعات الرأي: تجري استبيانات دورية لقياس مدى انتشار الشائعات ومستوى الوعي المجتمعي بخطورتها.

إضافة إلى ذلك، يضم القسم شعبة رصد إلكترونية متخصصة مكونة من كادر مدرب في المجال السيبراني، يرصد الشائعات على اختلاف أنواعها (الأمنية، والسياسية، والخدمية، والصحية، والتعليمية)، ويستخدم برامج تقنية متقدمة لتحديد مصدر الشائعات من خلال تحليل الصور والعناوين ومواقع النشر الجغرافية عبر الإنترنت.

وتتبنى وزارة الداخلية سياسة مزدوجة في مواجهة الشائعات، تجمع بين الردع القانوني والوقاية المجتمعية، فمن ناحية، تتابع الوزارة مرتكبي الأفعال المخالفة وتُحيلهم إلى القضاء وفقاً لقانون العقوبات النافذ، ومن ناحية أخرى تعمل على تنظيم حملات توعية وتثقيف عبر الشرطة المجتمعية، تشمل المدارس والجامعات والمؤسسات العامة، من أجل تعزيز الوعي بخطورة الشائعات الكاذبة وضرورة التحقق من مصادر المعلومات.

كما تُسهم مديرية الأمن السيبراني التي استحدثت حديثاً في تدريب الضباط والمنتسبين على رصد الجرائم الإلكترونية الحديثة، بما فيها استخدام الذكاء الاصطناعي في التلاعب بالمحتوى أو فبركة الأخبار، وتعد هذه الجهود جزءًا من خطة الوزارة الشاملة لمواكبة التطور التقني ومواجهة التحديات الرقمية.

وتواجه وزارة الداخلية جملة من الصعوبات في مواجهة الشائعات الكاذبة، من أبرزها غياب قانون خاص بالجرائم الإلكترونية، ما يجعل تكييف العقوبات يعتمد على الأضرار الناجمة، سواء كانت اتهاماً كاذباً لشخص أو مؤسسة أو إساءة سمعة أو احتيالاً إلكترونياً، كما يضاف إلى ذلك ضعف التعاون الدولي مع شركات التواصل ومنصات الانترنت العالمية، مما يقلل من قدرات الوزارة في تتبع حسابات المنشأ الخارجي أو في التعاون عبر الحدود.

وتزداد خطورة الظاهرة في المجتمعات التي تعاني من ضعف الوعي والثقافة، لا سيما بين الفئات العمرية المراهقة وفي المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والمستويات التعليمية المنخفضة، إذ تمثل بيئة خصبة لانتشار الشائعات الكاذبة وتداولها[1].

أما في إطار تعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة، عقدت وزارة الداخلية العراقية مؤتمراً صحفياً لاطلاع الرأي العام عن أبرز القضايا الأمنية والإدارية، ولا سيما ما يتعلق بسير العملية الانتخابية المقبلة، وأكدت الوزارة خلال المؤتمر أنها أتمت التنظيم الدقيق لما أطلقت عليه "العرس الانتخابي"، مشددة على أن ما يُثار من

(1) مقابلة شخصية موثقة اجراها الباحث مع العقيد عمار حميد رحيم، قسم مكافحة الشائعات، دائرة العلاقات والإعلام، وزارة الداخلية العراقية، بغداد، بتاريخ 2-2025/6/3، وأفاد أن المعلومات المقدمة تمثل الإجراءات المعمول بها رسمياً في الوزارة.

ادعاءات حول وجود خروقات أو تجاوزات انتخابية "غير صحيح" إذ لم تُسجَّل لدى الوزارة أي خروقات تستهدف الانتخابات.

كما أوضحت الوزارة أن بعض الفترات تشهد بروز "بيئة خصبة لانتشار الشائعات"، حيث تم خلال الشهر العاشر من العام الحالي تسجيل (٥٢٦) شائعة مهمة، توزعت على النحو الآتي: (١٣٥) شائعة أمنية، (١٢١) شائعة سياسية، (٤٤) شائعة اقتصادية، (٧) شائعة اجتماعية، (٤) شائعة صحية، (١) شائعة ميدانية، إضافة إلى (٢١٤) شائعة إلكترونية، وقد تم التعامل معها ومعالجتها بشكل كامل من قبل الجهات المختصة، وأشارت الوزارة إلى أن بعض تلك الشائعات استند إلى فيديوهات أو معلومات قديمة أُعيد تداولها بهدف التشويش على الوضع الأمني والانتخابي.

وفي ختام المؤتمر، وجهت الوزارة نداءً إلى كافة المواطنين داخل العراق وخارجه، بضرورة أخذ الأخبار من مصادرها الرسمية فقط، وعدم الانجرار وراء الشائعات أو التعامل معها، مشددة على أن جميع "وسائلهم وقنواتهم جاهزة لمعالجة هذه الحالات"[1].

إن هذا الإعلان يأتي في سياق جهود الوزارة لتعزيز مبدأ الشفافية الحكومية، الذي يعد ركيزة محورية في تقويض الشائعات الكاذبة وتأمين بيئة انتخابية وأمنية مستقرة، ويعكس ما يشير إليه تقرير الشفافية الدولية بأن العراق سجل تقدماً في مؤشرات الفساد والشفافية، حيث ارتفع عدد نقاطه في مؤشر التصور العالمي للفساد لعام 2024 إلى 26 نقطة وانتقل إلى المرتبة 140، وهذا يعد اشعاراً بأن مؤسسات الدولة باتت تسعى لتعزيز الحوكمة والنزاهة[2].

وعليه، فإن تأكيد وزارة الداخلية على الانكشاف الإعلامي والشفافية في عرض البيانات يعزز الثقة المجتمعية ويقلل من المساحة التي تتنفس فيها الشائعات الكاذبة، ما يعزز من فعالية الأجهزة الأمنية في مواكبة عملية الانتخاب.

ثانياً: المؤسسات الأمنية والإعلامية في مكافحة الشائعات الكاذبة:

1- التعاون بين المؤسسات الامنية والإعلامية في مكافحة الشائعات الكاذبة

(1) العميد مقداد ميري، المؤتمر الصحفي لرئيس دائرة العلاقات والإعلام، وزارة الداخلية العراقية، المكتب الإعلامي لوزير الداخلية، بغداد، تشرين الثاني/ نوفمبر، 2025.
(2) منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد لعام 2024، متاح على الرابط
https://www.transparency.org/en/cpi/2024/index/nzl تاريخ الزيارة: تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٢٥

يُعدّ الإعلام أحد الأعمدة الرئيسة في منظومة مكافحة الشائعات الكاذبة، لما يتمتع به من قدرة على تشكيل الوعي الجمعي وتوجيه الرأي العام، فهو لا يقتصر على نقل المعلومة، بل يؤدي وظيفة تربوية وتثقيفية في المجتمع، تسهم في تعزيز المناعة الفكرية ضد التظليل والمعلومات الزائفة، وقد أثبتت التجارب المعاصرة إن معالجة ظاهرة الشائعات الكاذبة تتطلب تعاوناً تكاملياً بين الأجهزة الإعلامية والأمنية من جهة، وتفعيل الدور التوعوي للإعلام من جهة أخرى، لتحقيق الأمن المعلوماتي والاجتماعي للدولة.

وفي هذا السياق، تبرز نتائج الاستبيانات التي أجريت على عينة من الباحثين والأساتذة في الجامعات العراقية لتظهر وعياً متقدماً بالدور الحيوي الذي يمكن أن يؤديه الإعلام في هذا المجال، سواء من خلال التعاون المؤسسي مع الجهات الأمنية، أو عبر إطلاق حملات التوعية الإعلامية الموجهة، كما موضح في الجدول ادناه:

ت	الجامعة	التعاون بين المؤسسات الأمنية والإعلامية ضروري لمكافحة الشائعات الكاذبة						
		أؤيد	أؤيد بشدة	محايد	أعارض	أعارض بشدة	المجموع	% النسبة
1	الجامعة التكنولوجية	1	1	0	0	0	2	%2
2	الجامعة العراقية	3	0	0	0	0	3	%3
3	الجامعة المستنصرية	5	2	0	0	0	7	%7
4	جامعة البصرة	2	2	0	0	0	4	%4
5	جامعة الرافدين	0	3	0	0	0	3	%3
6	جامعة الفلوجة	3	0	0	0	0	3	%3
7	جامعة الكوفة	3	6	0	0	0	9	%9
8	جامعة الموصل	1	0	0	0	0	1	%1
9	جامعة النهرين	0	2	0	0	0	2	%2
10	جامعة بابل	0	3	0	0	0	3	%3
11	جامعة بغداد	9	8	1	1	0	19	%19
12	جامعة تكريت	2	0	0	0	0	2	%2
13	جامعة كربلاء	0	4	1	0	0	5	%5

14	جامعة ميسان	1	2	0	0	0	3	%3
15	جامعة واسط	2	1	1	0	0	4	%4
16	كلية الامام الأعظم	0	1	0	0	0	1	%1
17	كلية الامام الصادق	1	0	0	0	0	1	%1
18	كلية الامام الكاظم	11	7	2	0	0	20	%20
19	كلية التربية للعلوم الإنسانية	0	1	0	0	0	1	%1
20	كلية اوروك	1	0	0	0	0	1	%1
21	كلية دجلة	1	0	0	0	0	1	%1
22	كلية صدر العراق	0	1	0	0	0	1	%1
23	معهد العلمين للدراسات العليا	1	3	0	0	0	4	%4

حيث يتضح من البيانات أن أغلبية المشاركين من مختلف الجامعات العراقية يؤيدون بشدة أهمية التعاون بين المؤسسات الأمنية والإعلامية في مكافحة الشائعات الكاذبة، إذ بلغت نسبة المؤيدين والمؤيدين بشدة مجتمعين أكثر من 90% من إجمالي العينة، في حين لم تصل نسبة المحايدين والمعارضين إلى 8%، وهي نسبة ضئيلة تؤكد وجود اتفاق واسع في الرأي العام الأكاديمي اتجاه ضرورة هذا التعاون.

وقد تركزت أعلى نسب التأييد في كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة بنسبة 18% من إجمالي المشاركين، حيث عبر أغلب طلبتها عن تأييد قوي ومطلق لفكرة التعاون المؤسسي بين الأمن والإعلام، تلتها جامعة بغداد بنسبة 17% تلتها جامعة الكوفة بنسبة 9% والجامعة المستنصرية بنسبة 7%، وهذه الجامعات تمثل مراكز أكاديمية رئيسة ذات تأثير علمي واجتماعي واسع، مما يعطي للنتيجة دلالة قوية على وعي النخبة الجامعية بأهمية الشراكة بين الإعلام والأمن في مواجهة مخاطر الشائعات الكاذبة.

كما أظهرت النتائج إن نسب المعارضين أو المحايدين تكاد تكون رمزية، إذ لم تتجاوز حالاتها الفردية (محايد أو معارض واحد أو اثنان فقط في بعض الجامعات ومعدمة في اخرى)، مما يشير إلى توافق شبه إجماعي على أهمية هذا النوع من التعاون.

وتظهر هذه النتائج أن هناك إدراكاً أكاديمياً عميقاً لدى الباحثين والأساتذة بدور الإعلام في دعم جهود الأجهزة الأمنية في الحد من انتشار الشائعات الكاذبة، خصوصاً في الأزمات التي تتطلب دقة المعلومات وسرعة تصحيحها، كما تعكس النتائج وعياً بأن مكافحة الشائعات الكاذبة ليست مسؤولية واحدة، بل هي عمل تكاملي يتطلب تنسيقاً مستمراً بين المؤسستين الأمنية والإعلامية لضمان تحقيق الاتزان بين حرية الإعلام وحماية الأمن الوطني.

ومن خلال النسب المرتفعة للمؤيدين، يمكن استنتاج أن:

- الثقة بالمؤسسات الأمنية والإعلامية قد شهدت تحسناً ملحوظاً لدى شريحة المجتمع الأكاديمي، ما يعزز القبول بفكرة التنسيق المشترك بينهما.
- وعي الشباب الجامعي بخطورة الشائعات الكاذبة على الأمن العام أصبح أكثر وضوحاً، مما يدل على نجاح بعض الحملات التوعوية السابقة في هذا المجال.
- البيئة الجامعية تمثل حاضنة فكرية داعمة لفكرة بناء استراتيجية وطنية إعلامية – أمنية مشتركة تعتمد على الشفافية وسرعة التواصل مع الجمهور.

2- أثر حملات التوعية الإعلامية في الحد من انتشار الشائعات الكاذبة

أظهرت نتائج الاستبيان أن غالبية العينة في الجامعات العراقية تدرك الدور الحيوي الذي تلعبه حملات التوعية الإعلامية في مواجهة الشائعات الكاذبة، وهو ما مبين في الجدول ادناه:

ت	الجامعة	حملات التوعية الإعلامية لها دور مهم في الحد من انتشار الشائعات الكاذبة						
		أؤيد	أؤيد بشدة	محايد	أعارض	أعارض بشدة	المجموع	% النسبة
1	الجامعة التكنولوجية	2	0	0	0	0	2	%2
2	الجامعة العراقية	2	1	0	0	0	3	%3
3	الجامعة المستنصرية	4	2	1	0	0	7	%7
4	جامعة البصرة	4	0	0	0	0	4	%4
5	جامعة الرافدين	2	1	0	0	0	3	%3
6	جامعة الفلوجة	2	0	1	0	0	3	%3
7	جامعة الكوفة	6	3	0	0	0	9	%9

8	جامعة الموصل	1	0	0	0	0	1	%1
9	جامعة النهرين	1	1	0	0	0	2	%2
10	جامعة بابل	1	2	0	0	0	3	%3
11	جامعة بغداد	13	4	1	0	1	19	%19
12	جامعة تكريت	2	0	0	0	0	2	%2
13	جامعة كربلاء	2	3	0	0	0	5	%5
14	جامعة ميسان	2	1	0	0	0	3	%3
15	جامعة واسط	3	0	1	0	0	4	%4
16	كلية الامام الأعظم	0	1	0	0	0	1	%1
17	كلية الامام الصادق	0	0	1	0	0	1	%1
18	كلية الامام الكاظم	10	9	1	0	0	20	%20
19	كلية التربية للعلوم الإنسانية	0	1	0	0	0	1	%1
20	كلية اوروك	0	1	0	0	0	1	%1
21	كلية دجلة	1	0	0	0	0	1	%1
22	كلية صدر العراق	0	1	0	0	0	1	%1
23	معهد العلمين للدراسات العليا	3	1	0	0	0	4	%4

إذ أبدى معظم المشاركين موقفاً مؤيداً أو مؤيداً بشدة تجاه هذه العبارة، فيما جاءت نسبة المحايدين والمعارضين منخفضة جداً، مما يعكس إجماعاً واسعاً حول فاعلية الإعلام التوعوي كأداة استباقية في ترسيخ الوعي الجمعي وحماية المجتمع من التضليل والمعلومات المغلوطة.

ويعكس هذا الاتجاه الإدراك المتقدم لدى الأوساط الجامعية لأهمية الإعلام ليس فقط كوسيلة لنقل الأخبار، بل كعنصر فاعل في تشكيل ثقافة التحقق والتثبت لدى الأفراد، إذ تساهم الحملات التوعوية في تعزيز مهارات التفكير النقدي، وتمكين الطلبة من تقييم المعلومة قبل تداولها، وهو ما يقلل من قابلية المجتمع للانجراف وراء الشائعات الكاذبة في أوقات الأزمات أو الظروف الحرجة، كما تشير النتائج إلى

أن الجامعات الكبرى مثل بغداد، والإمام الكاظم (ع)، والكوفة، والمستنصرية سجلت أعلى نسب تأييد، ما يعكس وعياً مؤسسياً متزايداً بأهمية الإعلام التثقيفي في دعم الأمن المعلوماتي والاجتماعي.

من الناحية العملية، تعمل حملات التوعية الإعلامية على معالجة مسببات الشائعات الكاذبة وليس مجرد نتائجها، حيث تركز على نشر المفاهيم الأساسية للتحقق من المعلومات، والمسؤولية الاجتماعية في تداول الأخبار، والوعي بأثر الشائعات الكاذبة على الفرد والمجتمع، ويعد هذا النهج استراتيجياً في تقوية المناعة الفكرية للجمهور، وتمكينه من التمييز بين الحقيقة والزيف، ما يساهم في تقليل فرص استغلال المنصات الرقمية لبث المعلومات المضللة.

ثالثاً: الدور التعليمي التربوي في مكافحة الشائعات الكاذبة

يعد القطاع التعليمي التربوي أحد الدعائم الرئيسة في منظومة الدولة لمواجهة الشائعات الكاذبة، لما يمتلكه من قدرة فاعلة على بناء وعي الأجيال وترسيخ قيم التفكير النقدي والمسؤولية الاتصالية، فالتعليم لا يختزل في كونه وسيلة لنقل المعرفة، بل يمثل إطاراً ثقافياً وسلوكياً يسهم في تكوين الفرد الواعي القادر على التميز بين الحقيقة والتضليل، وعلى التعامل الرشيد مع المعلومات المتداولة في الفضاء الرقمي والإعلامي.

وقد أصبح من المسلَّم به أن المؤسسات التعليمية – بدءاً من المدارس وصولاً إلى الجامعات – تتحمل دوراً تكاملياً مع باقي مؤسسات الدولة في تعزيز المناعة الفكرية للمجتمع، من خلال ما توفره من بيئة معرفية تحفز البحث والتحقق والنقد البناء، هذا الدور يتجاوز نطاق التلقين الأكاديمي ليشمل بناء منظومة قيمية وسلوكية تؤسس لثقافة إعلامية مسؤولة تسهم في الحد من تداول الأخبار الزائفة.

وفي هذا السياق ركز البحث على تحليل وقياس اتجاهات الطلبة الجامعيين والأساتذة نحو فاعلية التعليم في مكافحة الشائعات الكاذبة، وذلك عبر الاستبيانات التالية حيث تناول الاستبيان الأول مسألة إدماج موضوع الشائعات الكاذبة في المناهج التعليمية بوصفه مدخلاً وقائياً يسهم في تعزيز الوعي المستدام بخطورة هذه الظاهرة، في حين تتناول الاستبيانات الاخرى دور المؤسسات التعليمية والمجتمعية في مواجهة الشائعات الكاذبة من خلال الحملات التوعوية، والبرامج التثقيفية، والمبادرات الجامعية التي تستهدف رفع مستوى الوعي الطلابي.

وقد أتاحت نتائج هذه الاستبيانات فهماً أعمق لطبيعة الدور التعليمي التربوي في بناء مجتمع يمتلك مناعة فكرية ومعلوماتية قادرة على مقاومة التضليل، مما يعزز من تكامل الجهود بين المؤسستين الإعلامية والتعليمية في إطار سياسة وطنية شاملة لمواجهة الشائعات الكاذبة.

1- إدماج موضوع الشائعات الكاذبة في المناهج التعليمية كأداة وقائية لتعزيز وعي الأجيال

جاءت نتائج الإجابات الخاصة بالسؤال حول "إدماج موضوع الشائعات الكاذبة في المناهج التعليمية يعزز وعي الأجيال بخطورتها" لتعبر عن اتجاهٍ إيجابي واضح لدى المشاركين في الاستبيان نحو أهمية إدراج هذا الموضوع في البرامج التعليمية، كما مبين في الجدول الآتي:

ت	الجامعة	إدماج موضوع الشائعات الكاذبة في المناهج التعليمية يعزز وعي الأجيال بخطورتها						
		أؤيد	أؤيد بشدة	محايد	أعارض	أعارض بشدة	المجموع	% النسبة
1	الجامعة التكنولوجية	2	0	0	0	0	2	%2
2	الجامعة العراقية	1	2	0	0	0	3	%3
3	الجامعة المستنصرية	5	1	1	0	0	7	%7
4	جامعة البصرة	2	0	1	1	0	4	%4
5	جامعة الرافدين	2	1	0	0	0	3	%3
6	جامعة الفلوجة	1	1	0	1	0	3	%3
7	جامعة الكوفة	6	3	0	0	0	9	%9
8	جامعة الموصل	1	0	0	0	0	1	%1
9	جامعة النهرين	2	0	0	0	0	2	%2
10	جامعة بابل	1	1	1	0	0	3	%3
11	جامعة بغداد	11	5	2	1	0	19	%19
12	جامعة تكريت	1	1	0	0	0	2	%2
13	جامعة كربلاء	1	3	0	1	0	5	%5
14	جامعة ميسان	3	0	0	0	0	3	%3
15	جامعة واسط	1	1	1	1	0	4	%4
16	كلية الامام الأعظم	0	1	0	0	0	1	%1
17	كلية الامام الصادق	1	0	0	0	0	1	%1
18	كلية الامام الكاظم	10	7	1	1	1	20	%20

19	كلية التربية للعلوم الإنسانية	0	1	0	0	0	1	%1
20	كلية اوروك	0	1	0	0	0	1	%1
21	كلية دجلة	1	0	0	0	0	1	%1
22	كلية صدر العراق	0	1	0	0	0	1	%1
23	معهد العلمين للدراسات العليا	3	1	0	0	0	4	%4

فقد أظهرت البيانات أن غالبية المجيبون من طلبة الجامعات العراقية واساتذتها يؤيدون أو يؤيدون بشدة هذا التوجه، ما يعكس إدراكاً عاماً لأهمية التعليم كأداة وقائية في مواجهة ظاهرة الشائعات الكاذبة.

إذ بلغت نسبة التأييد بمستوياته المختلفة (أؤيد – أؤيد بشدة) النسبة الأكبر من إجمالي الإجابات، وهو ما يشير إلى قناعة واسعة بأن تنمية الوعي النقدي لدى الطلبة من خلال المناهج الدراسية يمكن أن تسهم في تحصين المجتمع من مخاطر التضليل الإعلامي والمعلومات المزيفة، في حين كانت نسبة المعارضة والحياد محدودة جداً، ولم تشكل وزناً معنوياً يُذكر في الاتجاه العام للنتائج.

ويستشف من هذه النتائج أن هناك اتجاهاً وطنياً متنامياً في الوسط الأكاديمي نحو توظيف التعليم في مكافحة الشائعات الكاذبة، من خلال تضمين المناهج الدراسية مواد تُعنى بالأعلام الرقمي، ومهارات التحقق من الأخبار، وأخلاقيات تداول المعلومات، كما أن ارتفاع نسبة التأييد في الجامعات ذات الكثافة الطلابية الكبيرة – مثل جامعة بغداد والإمام الكاظم(ع) والمستنصرية والكوفة – يعد مؤشراً على إدراك فئة واسعة من الطلبة والأساتذة للدور التربوي في ترسيخ الوعي الجمعي ضد الشائعات الكاذبة.

2– دور المؤسسات التعليمية والمجتمعية في مواجهة الشائعات الكاذبة وتعزيز الوعي الطلابي

أظهرت نتائج الاستبيان، الذي تناول آراء المشاركين حول الدور الذي يجب أن تضطلع به المؤسسات التعليمية في مواجهة الشائعات الكاذبة، إدراكاً عميقاً ومتنامياً لدى أفراد العينة – من الطلبة والأساتذة – بأهمية الدور التربوي في الحد من انتشار هذه الظاهرة.

فقد عبر معظم المشاركين عن قناعتهم بأن المؤسسات التعليمية لا ينبغي أن تظل على الحياد أمام موجات التضليل والمعلومات الزائفة، بل يجب أن تمارس دوراً فاعلاً في نشر الوعي، وتنمية التفكير

النقدي، وتعليم مهارات التحقق من الأخبار، بما يجعلها جزءاً من منظومة الدولة الوقائية ضد الشائعات الكاذبة.

وتنوعت إجابات المشاركين لتشمل مجموعة واسعة من الأفكار العملية، كان أبرزها:

أ- تنفيذ برامج توعوية دورية تستهدف الطلبة والمعلمين لتعزيز مهارات التحقق من المعلومات، وتعزيز مهارات التفكير النقدي والتحليلي، حيث ركز المشاركون على أن المؤسسات التعليمية يجب أن تنمي قدرة الطلاب على التحقق من المعلومات وتحليل الأخبار قبل تصديقها أو نشرها، ويشمل ذلك تدريب الطلاب على تمييز المصادر الموثوقة وغير الموثوقة، وتنمية مهارات التفكير الاستدلالي والنقدي.

ب-اعتماد استراتيجية وطنية تعليمية من خلال إدراج برامج ومناهج تعليمية متخصصة، حيث إشار معظم المشاركين إلى ضرورة اضافة مواد أو فقرات تعليمية في المناهج الدراسية لشرح ماهية الشائعات الكاذبة، وأنواعها، وطرق انتشارها، وآثارها السلبية، وبعض الردود شددت على أهمية تضمين التدريب العملي وليس النظري فقط، مع استخدام أمثلة واقعية لتوضيح المخاطر وتأثير الشائعات الكاذبة على المجتمع.

ت-التوعية الإعلامية والتثقيف في المصداقية، فدور المؤسسات التعليمية لا يقتصر على المدارس والجامعات فقط، بل يمتد إلى استخدام الإعلام المدرسي، والنشرات، وورش العمل التوعوية، لتعزيز الوعي الإعلامي، إذ أكد المشاركون على أهمية إقامة الندوات، والمؤتمرات، ودورات تدريبية للطلبة والموظفين لتعزيز وعيهم بمخاطر الشائعات الكاذبة، وبعض الردود اقترحت منح شهادات تقديرية أو مكافآت للمشاركين الفاعلين في هذه الأنشطة لتعزيز المشاركة والالتزام.

ث-تعزيز القيم الأخلاقية والوطنية التي تحث على الصدق والنزاهة والمسؤولية في تداول الأخبار، حيث ذكرت مجموعة من الردود أن المؤسسات التعليمية يجب أن تعزز القيم والأخلاق المرتبطة بالصدق والنزاهة، وترسخ السلوك المسؤول لدى الطلاب منذ الصغر، وتعزيز الهوية الوطنية يعتبر جزءاً من استراتيجية الوقاية من الانجراف وراء الشائعات الكاذبة.

ج- التكامل مع المجتمع والقانون، بعض المشاركين ركزوا على أهمية التنسيق بين المؤسسات التعليمية، والإعلام، ومؤسسات الدولة، والقوانين الرادعة لضمان بيئة متكاملة لمكافحة الشائعات الكاذبة، وهذا يشمل إشراك الطلاب في متابعة الأخبار والتفاعل مع البرامج الرسمية ومواجهة الشائعات الكاذبة عملياً عبر الأنشطة التعليمية.

ويلاحظ أن المشاركين ركزوا على البعد القيمي والسلوكي للتعليم، إذ إشار العديد منهم إلى ضرورة تنشئة الفرد منذ الطفولة على الصدق والتحقق قبل النشر، وتدريبه على التمييز بين المعلومة الصحيحة والمغلوطة، مؤكدين إن التربية المبكرة تشكل خط الدفاع الأول ضد ثقافة الشائعات الكاذبة.

كما أظهرت مجموعة من الإجابات وعياً متقدماً بطبيعة الدور الحديث للمؤسسات التعليمية، والذي يتجاوز التلقين الأكاديمي إلى صناعة الوعي الاجتماعي، بحيث يصبح التعليم أداة لتقويم السلوك الإعلامي للفرد، وتشكيل مواطن ناقد لا يتأثر بسهولة بحملات التضليل، وأشار بعض المجيبون إلى أن نجاح هذا الدور مرهون بتكامل الجهود بين وزارة التعليم ووسائل الإعلام الرسمية، وبمشاركة المجتمع المدني في دعم هذه المبادرات، بما يضمن بيئة تربوية مؤسساتية قادرة على الحد من تداول الشائعات الكاذبة.

من جهة أخرى، تكررت دعوات المشاركين إلى إعادة إدراج مادة التربية الوطنية في المدارس، وتحديث محتواها لتشمل قضايا الأمن المعلوماتي والوعي الرقمي، مؤكدين أن المناهج الحديثة يجب أن تراعي طبيعة العصر الرقمي الذي تُنتج فيه الشائعة الكاذبة وتُستهلك بسرعة فائقة.

كما طرحت مقترحات بإعداد برامج تدريب للمعلمين في كيفية مواجهة الشائعات الكاذبة داخل البيئة الصفية، وتطوير مهارات الاتصال لديهم ليكونوا قدوة في نشر المعلومة الصحيحة ومواجهة التضليل.

وعند تحليل الاتجاه العام للإجابات، يلاحظ وجود إجماع شبه تام على أن المؤسسات التعليمية تمثل محوراً في بناء" مناعة فكرية جماعية" ضد الشائعات الكاذبة، وأن التعليم يعد أكثر الوسائل فاعلية واستدامة في هذا المجال، فالتعليم الواعي يصنع مواطناً ناقداً ومسؤولاً، لا يكتفي برفض الشائعة الكاذبة، بل يسعى لتصحيحها ونشر الحقيقة بدلها، مما يجعل المدرسة والجامعة نقطة انطلاق لثقافة وطنية مضادة للتضليل الإعلامي.

وقد جاءت نتائج الاستبيان المتعلق بالتساؤل حول " كيف يمكن تعزيز وعي المجتمع بخطورة الشائعات الكاذبة" متسقة ومتكاملة مع ما خلص اليه الاستبيان السابق بشأن دور المؤسسات التعليمية في مكافحة الشائعات الكاذبة، إذ يشترك كلاهما على التركيز على محور التوعية بوصفها الأداة الجوهرية في الحد من انتشار الشائعات الكاذبة، غير أن الأول يتناول البعد التربوي المؤسسي القائم على بناء الوعي من خلال المناهج التعليمية، في حين يتناول الثاني البعد المجتمعي الشامل الذي يسعى إلى ترسيخ ثقافة التحقق عبر الإعلام، والتشريع، والمبادرات التوعوية العامة، وبذلك تتكامل نتائج الاستبيانين في

تأكيد إن مكافحة الشائعات الكاذبة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال منظومة وطنية متكاملة للتوعية، تجمع بين التعليم، والإعلام، والمجتمع المدني في إطار من التنسيق المؤسسي والمسؤولية المشتركة.

حيث أظهرت نتائج الاستبيان أن غالبية المشاركين أكدوا على أهمية التكامل المؤسسي بين الإعلام والتعليم والقانون والمجتمع المدني في رفع مستوى الوعي بخطورة الشائعات الكاذبة، فقد تكررت الإشارات إلى الدور المحوري لوسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي في نشر التوعية والتثقيف، مع ضرورة أن تكون هذه الوسائل موضوعية وشفافة وأن تنقل المعلومة من مصادر رسمية موثوقة، بما يعزز الثقة بين الدولة والمجتمع ويحد من تداول الأخبار الزائفة.

كما برز اتجاه واضح بين إجابات المشاركين نحو أهمية حملات التوعية والإرشاد الميداني، من خلال الندوات وورش العمل والبرامج الإذاعية والتلفزيونية، لكونها تتيح تواصلاً مباشراً مع الجمهور وتسهم في تصحيح المفاهيم الخاطئة، وشدد عدد من المشاركين على أن مواجهة الشائعات الكاذبة لا تتحقق فقط عبر الإعلام، بل تستلزم أيضاً تدخل مؤسسات التعليم والتربية لتنشئة أجيال تمتلك مهارات التفكير النقدي والتحليل المنطقي، القادرة على التمييز بين الحقيقة والمعلومات المضللة.

وفي الجانب القانوني، نادى عدد ملحوظ من المستجيبين إلى ضرورة تشريع قوانين رادعة تجرم نشر الشائعات الكاذبة، وتعزيز الرقابة الإلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي، بما يضمن المساءلة القانونية لمروجي الأخبار الكاذبة، كما دعا البعض إلى إنشاء منصات رقمية رسمية تكون مرجعاً للمواطنين للتحقق من الأخبار المتداولة، وهو ما يعكس إدراكاً مجتمعياً متزايداً لأهمية الشفافية وسرعة الاستجابة الإعلامية الحكومية في تفنيد الشائعات الكاذبة قبل انتشارها.

ومن النتائج المهمة أيضاً، التأكيد على أن الثقة بين المواطن والمؤسسات الرسمية تعد شرطاً جوهرياً في نجاح استراتيجية مكافحة الشائعات الكاذبة، إذ أن انعدام هذه الثقة يفتح المجال لتصديق الأخبار المجهولة المصدر، لذا، فإن بناء الوعي المجتمعي يتطلب سياسات اتصالية تفاعلية قائمة على المصارحة، والمعلومة الدقيقة، والتواصل المستمر مع الجمهور.

وعليه، يمكن القول إن نتائج الاستبيان تشير إلى أن التوعية الإعلامية والتعليمية والتشريعية تمثل ركائز متكاملة في مكافحة الشائعات الكاذبة، وأن تبني استراتيجية وطنية شاملة تضم هذه المحاور الثلاثة من شأنه أن يحدث تأثيراً مستداماً في رفع الوعي العام وتعزيز الأمن الاجتماعي والمعلوماتي.

ونستنتج من ما سبق ذكره ما يأتي:

أ- ترسيخ الوعي المؤسسي والتربوي: أظهرت نتائج الاستبيانات إن إدماج موضوع الشائعات الكاذبة في المناهج التعليمية يعد خطوة استراتيجية لتعزيز الوعي لدى الأجيال الناشئة، فقد أيد معظم المشاركين هذا التوجه، مؤكدين أن التعليم هو المنطلق الأهم لتكوين ثقافة مجتمعية قادرة على التمييز بين المعلومة الصحيحة والمضللة.

ب-دور الدولة التكاملي: أظهرت استجابات الاستبيانات إن غالبية المشاركين يؤمنون بأن مكافحة الشائعات الكاذبة لا يمكن أن تتحقق بجهة واحدة، بل من خلال تعاون مؤسسات الدولة كافة (الداخلية، الإعلام، التعليم، المجتمع المدني)، حيث شكلت الحملات الإعلامية والتوعوية الركيزة الأبرز في التصدي للشائعات الكاذبة ونشر الوعي بخطورتها.

ت-أهمية الإعلام الوطني المهني: بينت النتائج أن الإعلام يعد الأداة الأهم في مواجهة الشائعات الكاذبة، شريطة أن يقوم بدوره بمهنية وحياد، وأن يكون مدعوماً بمصادر رسمية موثوقة تتيح للمواطنين الوصول إلى المعلومات بسرعة ودقة، بما يعزز الثقة بين المجتمع والدولة ويقلل من الاعتماد على المصادر غير الرسمية.

ث-الحاجة إلى تشريعات حديثة ورادعة: أشار المستجيبون إلى ضرورة تطوير المنظومة القانونية من خلال سن قوانين تجرم نشر الشائعات الكاذبة وتطبيق العقوبات بفعالية، بما يحقق الردع العام ويحافظ على الأمن المجتمعي والمعلوماتي.

ج- ضعف الوعي المجتمعي الذاتي: رغم تكرار الدعوات للتوعية، كشفت بعض الإجابات عن أن هناك نقصاً في الثقافة القانونية والإعلامية لدى الأفراد، مما يجعلهم أكثر عرضة لتصديق الأخبار الزائفة، وهذا يستدعي التركيز على التثقيف القانوني والإعلامي المستدام داخل المؤسسات التعليمية والمجتمعية.

ح- الثقة كعامل حاسم: أكدت عدة إجابات على أن الثقة بين المواطن والمؤسسات الحكومية تُعد أساساً جوهرياً في محاربة الشائعات الكاذبة، وأن غيابها يؤدي إلى سرعة انتشار الأخبار الكاذبة، لذا فإن تعزيز الشفافية وسرعة الاستجابة الرسمية يشكلان عنصرين رئيسيين لبناء هذه الثقة.

الخاتمة:

بعد استكمال الدراسة وتحليل البيانات الميدانية التي جمعناها من خلال الاستبيان توصلنا إلى مجموعة من النتائج والمقترحات، يمكن أجمالها بما يأتي:

اولاً: الاستنتاجات:

١- تعد سياسة الوقاية من الشائعات الكاذبة جزءاً أصيلاً من السياسة الجنائية الحديثة التي تهدف إلى منع الجريمة قبل وقوعها، من خلال المزج بين التدابير القانونية والاجتماعية.

٢- أظهرت الدراسة أن نجاح الوقاية مرهون بتكامل الأدوار بين التشريعات ومؤسسات الدولة المختلفة، ولا سيما الداخلية والإعلام والتعليم، في بناء ثقافة وعي مجتمعي مستدام.

٣- إن القوانين العقابية الحالية بحاجة إلى مراجعة وتحديث لتشمل نصوصاً صريحة تُعنى بالوقاية من الشائعات الكاذبة، لا بالعقاب فقط، وبما ينسجم مع مبادئ الشرعية الجنائية وحماية حرية التعبير.

٤-الفضاء الرقمي يشكل أداة مزدوجة؛ إذ يسرع انتشار الشائعات الكاذبة، لكنه يمكن أن يكون وسيلة فعالة للوقاية إذا تم تفعيل أدوات الرقابة والتحقق المناسبة.

ثانياً: المقترحات:

١- تفعيل دور المؤسسات الدولة الأمنية والإعلامية والتربوية في رصد وتصحيح المعلومات المغلوطة بسرعة وشفافية وعبر منصات رسمية.

٢-تعزيز حملات التوعية المجتمعية حول مخاطر الشائعات الكاذبة، مع التركيز على وسائل التواصل الاجتماعي، وإدراج موضوع الشائعات الكاذبة في المناهج التعليمية لتعزيز وعي الأجيال الناشئة.

٣-مراجعة وتحديث التشريعات العراقية المتعلقة بالشائعات الكاذبة لتوسيع نطاق التدابير الوقائية وتحديد أدوار المؤسسات الرسمية بشكل واضح.

Refrences

1- Hassan Khanjar Ajeel Al-Tamimi, Criminal Policy in the Execution of Punishment (A Comparative Study), Unpublished PhD Thesis, University of Babylon, College of Law, Iraq, 2017, p.162.

2- Sabah Musbah Mahmoud Al-Hamdani, Nadia Abdullah Al-Taif Ahmed, The Concept of Preventive Criminal Policy, University of Tikrit, College of Law, Tikrit University Law Journal, Vol. 2, No. 1, Part 1, 2017, pp. 36-45.

3- See: Article (103) of the Iraqi Penal Code, amended by Law No. 111 of 1969: "1– No precautionary measure provided for by law may be imposed on a person unless it has been proven that they committed an act considered a crime by law and that their condition is considered dangerous to the safety of society. The criminal is considered dangerous to society if it is shown from their circumstances, past, behavior, and the conditions and motives of the crime that there is a serious likelihood of committing another crime."

4- Mohammed Mohammed Misbah Al-Qadi, Preventive Measures in Criminal Policy: Positivist and Sharia Perspectives, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, Egypt, 2008, pp. 5-8.

5- Ahmed Fathi Sorour, Foundations of Criminal Policy, Dar al-Nahda al-Arabia, Egypt, 1972, pp.935,942.

6- See: Article (5) of the Iraqi Penal Code, amended by Law No. 111 of 1969: "A precautionary measure shall only be imposed in the cases and under the conditions stipulated by law. The provisions related to penalties shall apply to precautionary measures in terms of non-retroactivity and the applicability of the more favorable law to the accused."

7- See: Article (1) of the Iraqi Penal Code, amended by Law No. 111 of 1969.

8- See: Article (104) of the Iraqi Penal Code, amended by Law No. 111 of 1969.

9- See: Articles (108, 99, 95) of the Iraqi Penal Code, amended by Law No. 111 of 1969; Ali Hussein Al-Khalaf, Sultan Abdul Qadir Al-Shawi, Ibid., pp. 413-415.

10- Hassan Khanjar Ajeel Al-Tamimi, Ibid., pp. 180-181.

11- Personal interview conducted by the researcher with Brigadier General Ammar Hamid Rahim, Department of Rumor Control, Directorate of Relations and Media, Iraqi Ministry of Interior, Baghdad, 2–3/6/2025. He confirmed that the information provided reflects the officially applied procedures in the ministry.

12- Brigadier General Miqdad Miri, Press Conference of the Head of the Directorate of Relations and Media, Ministry of Interior, Iraq, Media Office of the Minister of Interior, Baghdad, November 2025.

13- Transparency International, Corruption Perceptions Index 2024, available at: https://www.transparency.org/en/cpi/2024/index/nzl, (https://www.transparency.org/en/cpi/2024/index/nzl) accessed November 2025.